

بلاغ

مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي

بدعوة من المكتب الوطني للندابة الوطنية للتعليم العالي، انعقد يوم السبت 29 فبراير 2020 بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي بحضور خمسة عشرة فرعاً محلياً للندابة، وذلك لتدارس أوضاع هذه المؤسسات ومستجدات الملف المطلي على ضوء جولات حوار الندابة مع الوزارة الوصية.

في بداية الاجتماع تطرق الكاتب العام للندابة الوطنية للتعليم العالي للسياق العام الذي ينعقد فيه مجلس التنسيق القطاعي والأوراش المفتوحة مع الوزارة الوصية، ثم قدم منسق اللجنة المشتركة مع الوزارة تقرير مفصل عن الاجتماعات التي عقدت بشأن المراكز سواء مع وزير التربية الوطنية أو في إطار اللجنة المشتركة. أعقب ذلك مداخلات كل الفروع الندابية الحاضرة، تم التركيز فيها على الشقين الاعتباري والمطلي للمراكز.

بعد نقاش جاد ومسؤول، يعلن مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي للرأي العام الوطني عموماً، والأستاذات والأساتذة بالمراكز خاصة ما يلي :

1. في الجانب المؤسساتي والبيداغوجي :

- ◀ تشبته بشكل حاسم بضرورة تمكين مراكز التكوين من الصفة المؤسساتية التي تؤهلها للقيام بجميع مهام التكوين والتأطير والبحث بشكل كامل غير منقوص، انسجاماً مع كل مواد القانون 01.00 دون استثناء؛
- ◀ رفضه المطلق لكل التوجهات التي تنحو في اتجاه مصادرة اختصاصات المراكز البيداغوجية والإدارية والمالية، ولكل مشروع يخرج عن تعزيز أدوار المراكز و تئمين هياكلها المنصوص عليها قانوناً؛
- ◀ اعتباره استمرار احتجاز ميزانية المراكز لدى الأكاديميات، إخفاق من وزارة التربية الوطنية في الارتقاء بحكامه المراكز ويؤكد بطلان كل المسوغات التي سيقف في الموضوع؛
- ◀ استنكاره الموقف السلبي للوزارة من القضايا التالية:
 - تقادم الإطار القانوني لمركز التوجيه والتخطيط التربوي؛
 - الوضعية الشاذة التي يعرفها مركز جهة الشرق تديبيراً؛
 - التكاليفات الريعية التي ترد إلى المراكز من الأكاديميات.
- ◀ تأكيده على ضرورة فتح ورش الإصلاح البيداغوجي بالمراكز بمشاركة فعلية للشعب والهيكل القانونية، لتجاوز حالة الارتجال والاستعجال التي أنتجت فوقياً النموذج التكويني المعمول به حالياً، والذي تعثره الكثير من الاختلالات على مستوى التصور وكذا من حيث قابلية الانجاز؛
- ◀ ضرورة تمكين بنيات البحث من كل الوسائل اللازمة للقيام بمهامها؛

◀ إعادة تأهيل البنية التحتية للمراكز وتوفير الموارد البشرية الإدارية والتقنية اللازمة وفق آلية قانونية واضحة.

2. في الجانب المطلي :

- ◀ رفع الاستثناء عن كل الدكاترة العاملين بالمراكز الجهوية وذلك بتمكينهم من إطار أساتذة التعليم العالي مساعدين بالصيغة التي تجبر حجم الضرر الذي لحقهم لسنين طويلة؛
- ◀ الاستجابة للمطالب المادية والمعنوية لفئة المبرزين العاملين بالمراكز؛
- ◀ تمكين الأطر العاملة بالمراكز والخاضعة للنظام الاساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية من الوضعية الاعتبارية والمادية التي تتلاءم مع المهام التي يقومون بها؛
- ◀ التعجيل بتمثيل المراكز بمجلس التنسيق.

ختاماً، فإن مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي يدعو كافة العاملين بهذه المراكز إلى رص الصفوف في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي، استعداداً للانخراط الواعي والفعال في حركية النضال، صوناً لكرامة وحقوق العاملين بهذه المؤسسات ودفاعاً عن منظومة التربية والتكوين وعن هوية واضحة للمراكز وضد التماطل في الاستجابة للملف المطلي للمراكز من طرف الوزارة.

المكتب الوطني

